



The Scandinavian Institute  
for Human Rights

SIHR

# خلافة داعش

## شبكات التمويل والدعم

الجزء الرابع



تقرير من إعداد  
الدكتور هيثم مناع

إصدارات المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان  
آب - أغسطس 2014



## شبكات التمويل والدعم

### الجزء الرابع

منذ الأسابيع الأولى لولادة دولة العراق الإسلامية طرحت أسئلة كثيرة حول مصادر تمويل التنظيم ومصادر التسليح وشبكة العلاقات الإقليمية والدولية التي تقف وراء هذا المشروع ومدى استقلاليته السياسية والمالية. وحتى لا ندخل في نظريات المؤامرة والتخمين والشك، بودي التذكير في عجالة ببعض أوضاع احتلال العراق ونتائجه. فقد تسنى لي زيارة هذا البلد في الأسابيع الأولى للاحتلال في بعثة تحقيق. وكان واضحا لنا أن "الرقابة" الوحيدة حركة الأشخاص كانت في الطرف الأردني فقط. وهذا هو الوضع على مختلف الحدود مع البلدان المجاورة. وكانت الرقابة الأمريكية تعتمد على دوريات متحركة. ولم تكن هذه الدوريات تفتش أية سيارة يستقلها أوربيين أو أمريكيين. وقد لاحظت وجود عدد كبير من غير العراقيين يحملون جوازات سفر أوربية مزورة. كذلك كانت الحركة خارج المراكز الحدودية المعروفة نشطة. لم يكن هناك أية رقابة عند الدوريات العامة إلا في قضايا السلاح. ومجرد دخول بعض المناطق يلاحظ بشكل واضح أن أرخص السلع وأكثرها توفرا هو السلاح المسروق من مستودعات الجيش وثكناته ومراكزه المختلفة. وقد عرض علي شاب شراء قطعة كلاشينكوف بخمسة دولارات فقلت له وماذا أفعل بها؟ قال لي احتفظ فيها إلى أن تسافر ثم تستغني عنها. بعد لقاء مع الحقوقيين العراقيين في ساحة الأندلس مع السيدة منى رشماوي مساعدة السيد سيرجي ديميلو دعاني أحد الحضور لشرب الشاي في بيته القريب. ذهبت فوجدت في المنزل وبشكل ظاهر عدة قطع سلاح فردية. سألته عنها فقال لي: السرقات كثيرة والهجوم على المنازل أيضا ونحن نحمي أنفسنا بأنفسنا.

لقد خلقت فوضى الاحتلال كل ظروف التسليح الواسع للناس بأقل تكلفة حتى لا نقول بدون تكلفة في معظم الأحيان. ولم يكن مصير الإدارات الحكومية المدنية بأحسن بل كنا نشاهد في سوق للمسروقات كل الأدوات المكتبية وأحيانا لم يكن البائع يعرف ماهية القطعة التي يبيعهها. أما بالنسبة لعدد كبير من ضباط وصف ضباط الجيش العراقي الذي قرر بول بريمر حلّه فكان من العادي أن يساعد في توزيع سلاح قطعه قبل السيطرة الكاملة للمحتل عليها. لذا لا يمكن الحديث في مسألة التسليح في الأشهر الأولى باعتبارها معضلة كبيرة. وكما روى لي لاحقا أحد الفرنسيين الذين التحقوا بالجماعات المسلحة بعد الإفراج عنه: "طلبوا مني فقط الاحتفاظ بجواز سفري ومصرف الجيب لأنه لا حاجة لهم بأي شيء آخر".

لا يمكن القول بأن مشكلة التمويل كانت صعبة أيضا. فالمجموعات ذات الصلة بالنظام القديم لم تكن بحاجة لمساعدات مالية خارجية. بل وساعدت عدة مجموعات اسلامية ناشئة. أما تنظيم القاعدة فكان له شبكة مالية تغطي احتياجاته. وقد اعتمدت هذه الشبكة على منظومة موازية لحركة المال غير الرسمية (ما كنا نسميه تندرا سياسة: *Kash and fly* التعبير المقتبس من *Kiss and fly*) في المثلث السعودي-القطري- الكويتي بمشاركة رجال أعمال متوسطين وصغار يتحركون بغطاء مهنهم.

منذ وقت مبكر طرحت مسألة خطف الرهائن الأجانب لدفع ديوات مالية عالية تساهم في تمويل الجماعات المسلحة، خاصة منها ذات العلاقة مع تنظيم القاعدة الذي اتبع هذا النهج في شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء الإفريقية والصومال وحقق منه موارد مالية كبيرة. وقد تابعت شخصيا قضية تحرير ثلاثة صحفيين فرنسيين كذلك تابعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان عبر دفاعها عن رجل أعمال سوري-روماني أدخل السجن ضمن الصراعات السياسية الداخلية تفاصيل تحرير الرهائن الرومانيات. وتعلم أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية والفرنسية والإيطالية أن هذا المصدر للتمويل أكبر بكثير مما يجري الحديث فيه في وسائل الإعلام.

كان أيضا من مصادر هذه المجموعات المساعدات المالية من أشخاص في النظام السابق من الذين شاركوا في العمليات التجارية للالتفاف على الحصار الجائر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق. والذي أدى لنتائج كارثية على المجتمع العراقي دون عظيم أثر على الطبقة السياسية والأمنية الحاكمة.

تناولت عدة دراسات وتقارير أممية وصحفية قضية التمويل ولسنا بصدد تقرير مفصل عنها بقدر ما يهمننا إلقاء الضوء على آليات عمل "بيت مال" داعش وأخواتها.

يمكن إيجاز وسائل التمويل بالشكل التالي:

- 1- حركة المال غير الرسمية باتجاه التنظيم
- 2- حركة المال بين التنظيمات المسلحة
- 3- أساليب الضغط والابتزاز القسرية
- 4- السوق السوداء وتجارة الممنوعات
- 5- تجارة الطاقة
- 6- الغنائم

### **1- حركة المال غير الرسمية**

تعتبر حركة المال غير الرسمية أحد أهم مصادر التمويل للحركات الجهادية التكفيرية. وقد بدأت هذه الحركة مع الحرب الأفغانية وحصلت على أشكال دعم وتسهيلات حكومية لا حصر لها. ويمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد وضعت حدا لهذه البجوحة التي فاقت بقدراتها المالية موازنات دول. الضغوط الأمريكية أدت إلى إجراءات رقابية شملت الجيد والمشبوهِ والمتورط. وأثرت سلبا على العمل الإغاثي الإسلامي بعجره وبجره. وقد سعينا عبر تشكيل "المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية" التأسيس لضوابط تحمي هذه المنظمات من إجراءات تعسفية من جهة ومن مغبة دفع ثمن تورط جزء منها في عمليات تمويل لمنظمات مسلحة متطرفة من جهة أخرى. إلا أن هذه الجهود انهارت بالتغلغل القوي لعناصر سلفية جهادية في صفوف الهيئات الإغاثية واستفادة هذه العناصر من التشوش والضبابية اللذين رافقا الحراك الشعبي للتغيير منذ مطلع 2011.

وقد لاحظنا عبر آخر تقرير أعده المكتب الدولي للجمعيات الإنسانية والخيرية قبل تجميد نشاطاته بسبب النشاطات لجوء العديد من الجمعيات إلى أسلوب جديد في العمل يعتمد أولا على إخفاء أسماء الهيكل التنظيمي للمؤسسات قدر المستطاع. وقد لجأت بعض الدول (قطر بشكل واضح) إلى الاعتماد على هذه المؤسسات كشكل غير مباشر لدعمها الحركات المسلحة في ليبيا وسورية والعراق ولبنان. وقد استفاد تنظيم القاعدة بشبكة علاقاته مع ثلاثة تنظيمات بوقت واحد (جبهة النصرة، داعش، أحرار الشام) من هذه المساعدات التي كانت تمر تحت غطاء المجموعات المعتدلة قبل انفجار الصراع بين داعش ومختلف التنظيمات المسلحة بما فيها تلك الدائرة في فلك القاعدة. بل وكنا نشاهد نائبا سلفيا كويتيا أو أستاذا جامعيا قطريا يحمل السلاح مع الجيش الحر شمال سورية في وقت يهاجم فيه "نفق الديمقراطية المظلم والدولة المدنية الكافرة" على حسابه في الشبكة الاجتماعية. ويمرر مساعدات كبيرة للجماعات الجهادية تحت هذا الغطاء. كذلك ثبت لدينا تورط منظمات إغاثية قطرية وتركية مباشرة في دعم جبهة النصرة وداعش في العامين الأخيرين. ويمكن أن نرى أنموذجا آخر لهذه الشبكات المبكرة في قضية القطري عبد العزيز العطية واللبناني شادي المولوي والأردني عبد الملك عبد السلام قبل عامين. والتي تدخلت الخارجية القطرية فيها مباشرة لإطلاق سراح "قريب" وزير الخارجية القطري الحالي.

لقد توفرت لنا قوائم عديدة بهذا النوع من الشبكات الفردية والجماعية. ومن الملاحظ أن الشبكة العراقية أقدمها وأقواها وهي تشمل رجال أعمال عراقيين يعيشون في نينوى وصلاح الدين والأنبار وإقليم كردستان العراق والأردن وبعض دول الخليج. ومنذ عام 2012 تظهر أسماء رجال أعمال من جمعية رجال الأعمال التركية الإسلامية (إسياد).

## **2- حركة المال بين التنظيمات المسلحة**

رغم علاقاتها المتوترة بل والعدائية. ثمة أشكال عديدة للتنسيق في مرور السلاح والمواد والمال بين العديد من التنظيمات المسلحة بما يشمل تبادل رهائن وتقاسم إتوات وتسهيلات متبادلة.

## **3- أساليب الضغط والابتزاز القسرية**

وفق معلومات مجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة قامت حركة داعش بعد سيطرتها على الموصل بفرض حوالي 8 مليون دولار شهريا كطريقة للابتزاز النقدي ودفع ضريبة لصالحها من جانب الشركات المحلية، ومع استيلاء الحركة على مساحات واسعة من العراق تقوم بفرض مزيد من الضرائب على كافة المدن مما زاد من نسبة الأموال المتدفقة عليها بدخولها مزيد من المدن . وكانت قد طبقت الأسلوب نفسه في مدينة الرقة السورية وشمال حلب. وقبل دخول الموصل كانت داعش تحصل على إتوات شهرية من عدد من أصحاب المشاريع مقابل عدم التعرض له بأعمال إرهابية. كذلك يدفع عدد من السياسيين والأغنياء العراقيين في مناطق تواجد داعش إتوة مقابل ضمان أمنهم الشخصي أو أمن محيطهم وأعمالهم.

## **4- السوق السوداء وتجارة الممنوعات**

تلجأ داعش إلى كل أشكال التعامل غير الرسمي لتبييض الأموال وبيع الممنوعات بما في ذلك تجارة المخدرات على المبدأ الطالباني (Not for Muslims). وثمة حوادث ما زالت محدودة لبيع الأعضاء البشرية لجأ إليها عناصر من داعش والنصرة على الأراضي التركية. ولم يتورع التنظيم عن بيع النساء والأطفال كسبايا. وثمة خبرات تذكر بشبكات المافيا في كل ما يتعلق من بيع لأشياء ثمينة كالمجوهرات المسروقة وقد تأكدنا بأمثلة عيانية من شهادة مراسل شبكة "ديلي بيست جوش روجين" لشبكة سي إن إن بأن "حركة داعش تتفوق في أنشطتها الإرهابية التي امتدت للخطف والسرقة والقتل والتهديدات فضلا عن تجارة المخدرات ومخططات غسل الأموال " ولعل دفع فدية إطلاق سراح المخطوفين من أكثر هذه الوسائل شيوعا وقد اتسعت لتشمل مواطنين من بلدان العالم الثالث وأغنياء محليين.

## **5- تجارة الطاقة:**

شكل النفط والغاز والكهرباء هدفا استراتيجيا لتنظيم داعش منذ نشأته. ويحرص التنظيم على الاستيلاء على مواقع الطاقة مهما كانت الخسائر البشرية وهو يعتمد تكتيكا معروفا يقوم على عدة عمليات انتحارية تمهد الطريق للسيطرة على بئر أو سد أو منشأة أو مخازن للحبوب والمواد المعيشية يستعمل فيها الشباب الأجني وبشكل خاص السعودي والتونسي والأوربي (حسب ترتيب النسبة الأعلى للعمليات) ونادرا ما يتم استخدام عناصر عراقية. وتتم عمليات التسويق ضمن شبكة غير مباشرة تشمل السلطات السورية كمشتري رجال أعمال عراقيين عرب وتركمان وكورد وسماصرة سوريين. كذلك ثمة شبكة موازية تركية تقوم بتسهيل النقل والبيع في السوق.

## **6- الغنائم :**

لم يتشوه وينحدر مفهوم الغنائم في التاريخ العربي الإسلامي يوما كما يحدث اليوم على يد داعش والمجموعات الجهادية التكفيرية. فقد ألغت داعش المكان والزمان والمفهوم القرآني لصالح نظرة وضيفة تجعل الغنائم في مركز أهم من كل القيم والمفاهيم الإسلامية. فليس هناك شرف المواجهة في القتال ولا شرف الأمانة في التعامل أو أخلاق الحد الأدنى في

الديانات الثلاث التي زرعت ثقافة تكريم الإنسان. الغدر والسرقه وانتهاك الحرمات والممتلكات والاعتداء على سلامة النفس والجسد في كل الأعمار وللجنسين بدعوى تحويل الضحايا إلى موضوع غنائم حرب هي العقلية السائدة عند مقاتلين آثروا الثأر والحقد والسيطرة، على احترام قوانين الحرب التي عرفتھا البشرية في مختلف مجتمعاتها ومنذ أكثر من ألفي عام. من هنا وصفنا تصرفات تنظيم داعش بصناعة التوحش. وتبلغ الاستباحة عند هذا التنظيم قمتها في استهداف الجماعات الإيمانية التي يصنفها كافرة أو مرتدة. وإن كان الوجه الظاهر هو محاربة الشيعة واليزيدية والمسيحية فضحايا داعش من السنة كانوا أكثر عددا منذ ولادة التنظيم وحتى اليوم، سواء بشكل مباشر عبر التعرض لكل من يرفض سلطته وبيعته، أو بشكل غير مباشر حيث يحول سكان المناطق ذات الأغلبية السنية التي يسيطر عليها إلى دروع بشرية ورهائن بالجملة ورعية مذلة ومهانة. وبقدر ما زادت ثروة التنظيم بقدر ما حول البنيات التحتية لمناطق الضحايا إلى خراب.

أصدر التنظيم العديد من القرارات بمصادرة بيوت وأماك من قائلهم على مبدأ الغنيمة وقام بتوزيعها على عناصره. كذلك لم يسلم عناصر تنظيمات تحالفت معه منذ احتلال الموصل من قرارات المصادرة. وقد وجه المتحدث باسم التنظيم والبغدادي نداء إلى كل من يرغب بالهجرة لأراضي "الدولة" للقدوم إليها (على طريقة الهجرة الصهيونية لفلسطين). وعمد تنظيم دولة البغدادي إلى استقدام عائلات المهاجرين من جميع أنحاء العالم؛ من إفريقيا وجنوب شرق آسيا والشيشان ومصر بشكل خاص، وإسكانهم في البيوت التي صادرها التنظيم من عائلات تم ترحيلها من مختلف الطوائف بل وجرى استهداف بيوت عناصر في الجيش والشرطة في الموصل والرقه ووصل الأمر إلى باقي التشكيلات العسكرية المعارضة للسلطة السورية التي طردها من المناطق التي سيطر عليها. وقد شرع التنظيم مؤخراً لمصادرة كل من يملك بيتاً ثانياً خالياً، تحت حجة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار علماً بأن التفاوت في الموارد بين قادة التنظيم وعناصره كبيرة جداً والإمكانات الموضوعية تحت تصرف القياديين خيالية أحياناً نسبة لمرتب صغير يدفع به شاب مضلل قادم من بلد آخر حياته ثمناً لمبلغ يتلقاه شهراً أو شهرين. ويوزع التنظيم بسخاء السيارات المصادرة والبيوت ومحال تجارية. ومن المؤكد أن المبالغ المالية التي يتلقاها المقاتل في داعش تفوق كل المجموعات المقاتلة الأخرى. وبالتأكيد الجيوش النظامية. وبهذا المعنى يتعري مفهوم الجهاد ليحل محله مفهوم المرتزقة وفق البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع والذي يعرف المرتزق بالقول: **أي شخص ليس مواطناً من مواطني طرف من أطراف نزاع وُعد بتحويل مادي أكثر مما يُدفع للقوات المسلحة.**